

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان

وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية



المجهود المبذول لتخفيف حدة الفقر

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

- مقدمة
- مدخل.
- أهم التطورات الديمغرافية والاجتماعية خلال عام ٢٠٠٢ م.
- السياسات الكلية والبرامج القومية.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- السياسات القطاعية
- البرامج والمشروعات.
- الرؤى المستقبلية.
- التوصيات.
- الخاتمة.

مقدمة:

أصبح التخفيف من حدة الفقر مهمة قومية تستدعي وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج قومية تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

تعظيم معدلات النمو الاقتصادي كان يعتبر الوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة للأفراد فيما يسمى بنضافر ثمار النمو أي أسفل إلا أن ذلك لم يتحقق لأسباب كثيرة وساعدت عوامل أخرى منها الحصار الاقتصادي والنزاعات والديون الخارجية والعوامل الطبيعية والفنية إلى زيادة معدلات الفقر.

أهم ما يميز الفقر كظاهرة هو تعدد تعريفاته وصعوبة قياسه بدقة إذا أكدت الأدبيات العالمية أن مفهوم الفقر يتحدد دائماً في الإطار العقدي والفكري والقيمي للمجتمع.

تعتمد طرق قياس الفقر وبالتالي وسائل مكافحته على تعريف مفهوم الفقر وقد تطور وتوسع مفهومه في المجتمعات الغربية بصورة مستمرة ويمكن حصر تعريفات الفقر في الآتي:

- تعريفي تقليدي (فقر الحاجات) ويعتمد على الدخل والإنفاق لتحديد مستوى الفقر طبقاً لما يسمى بخط الفقر .

- التعريف الحديث (فقر القدرات والاستحقاق).

- تعريف فقهاء المسلمين للفقير والمسكين حيث يعرف الفقير بالشخص الذي لا يملك قوت يومه ويعرف المسكين بالشخص الذي لا يملك قوت عامه بناء على هذا التعريف يحدد الفقهاء مستويين للفقر:

١- حد الكفاف ويقاس بالمال اللازم لشراء قوت اليوم.

٢- حد الكفاية ويقاس بالمال الذي تجب عليه الزكاة.

مما يعني أن حد الكفاف يقيس الفقر اليومي وحد الكفاية يقيس الفقر في العام ويعتبر الأفراد الذين يقل دخلهم عن حد الكفاف معدمين والذي يقل دخله عن حد الكفاية فقراء ولهذا فإن حد الكفاف يكون مساوئ لقيمة السلع والخدمات التي يستحيل البقاء على قيد الحياة دون توفيرها لفترة زمنية معينة. ويعرف الفقر بأنه هو الذي لا يستطيع تلبية حاجياته الأساسية للمعيشة والتي تتكون من مجموعة (المأكل - المشرب - الملابس - الأحذية - السكن - الصحة - النقل - التعليم - أخرى). ويقدر حد الكفاية لعام ٢٠٠٢م (٢,٠٦٤,٠٠٠ دينار) في العام للمال المستفاد (زكاة الأجر).

وهذا مؤشر هام يجعل من تناول قضية الفقر أولوية من عدة نواحي أولاً لأنها واجب ديني وأخلاقي وإنساني وثانياً لأنها في صميم الاهتمام بالتنمية البشرية وسياساتها ومن ناحية أخرى تلاحظ الاهتمام الدولي من منظمات وهيئات بقضية الفقر والمساهمة في مكافحته.

مدخل:

صاحب قرار الدولة بالتحريك الاقتصادي وفك قيوده للانطلاق ودعم القطاع الخاص لنمو برامج متكاملة تسعى لإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي والتي بدأت بسلطانية الزكاة وإنشاء صناديق ومؤسسات تكافلية وبرامج مشابهة أخرى.

تواصلت الجهود من أجل تحسين مستوى المعيشة من خلال برنامج الرئاسة الحالية والذي أعطى أولوية لسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية حيث بدأ الإعداد لاستراتيجية تخفيف وطأة الفقر.

ورؤي بعد ذلك أن تكون استراتيجية مرحلية لبعض المعوقات والصعوبات التي تقف في طريق إعداد استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الكاملة (التغطية القومية).

أصبحت الديون الخارجية تشكل عبئاً على الاقتصاد والتي تمكن من إعفاء بعض الديون وجدولة المتبقي على فترات طويلة تمكن البلاد من استقلال مواردها للتنمية وحتى تتمكن من الانضمام إلى .

ومن ناحية أخرى فإن السودان يمتلك من القدرات والإمكانيات ما يستطيع أن يعالج بها قضية الفقر لأن المنطلق الفكري والعقائدي للأمة يقوم على قيم معاني التكافل والتراحم، مما يستدعي تسخير هذه الإمكانيات لصالح الفقراء إذ أن نهج المشاركة الشعبية نهج أصيل في المجتمع السوداني من خلال النفير والتكافل المجتمعي في المناسبات المختلفة.

الدور الذي يسهم به التكافل الشعبي عبر روابط المغتربين وأصحاب المال في المجتمع في التنمية الاجتماعية لم نستطع حصره ونأمل أن نتمكن مستقبلاً من قياس هذا الدور على مستوى الأفراد والمجتمعات.

هذا التقرير يأتي استجابة لقرار مجلس الوزراء الموقر ويأتي أيضاً ضمن رغبة وإجماع قومي للتصدي للظاهرة.

هذا التقرير يرصد الجهود المبذولة من قبل الولايات من موازنها الولائية أو المحلية أو المنظمات الشعبية.

رغم أن الجهود المبذولة متصلة ومتداخلة إلا أن هذا التقرير يغطي فقط عام ٢٠٠٢م ويرصد هذا التقرير الجهود ولا يرصد الآثار لهذه الجهود.

هذا التقرير سوف يصدر سنوياً وسوف تطور آلية تجميع البيانات والقياسات حتى نتمكن من تقييم ورصد آثار الجهود المبذولة في التقليل من الظاهرة.

أهم التطورات الديمغرافية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢م

تعتبر المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية للسكان من العوامل التي تؤثر فيها الجهود المبذولة للحد من الفقر وقد كانت خلال العام ٢٠٠٢م كما يلي:
أ/ المؤشرات الديموغرافية:

م	البيان/ المؤشر	١٩٩٣	٢٠٠٢م
١.	السكان	٢٥,٥٨٨,٤٢٩	٣٢,٧٦٩,٠٠٠
٢.	السكان (الإناث)	١٢,٧٤٨,١٣٧	١٦,٢٥٣,٠٠٠
٣.	السكان (الذكور)	١٢,٨٤٠,٢٩٢	١٦,٥١٦,٠٠٠
٤.	نسبة سكان الحضر	٢٩,٣	٣٤,٥
٥.	نسبة سكان الريف	٧٠,٧	٦٥,٥
٦.	معدل النمو السنوي	٢,٩	٢,٦٣
٧.	معدل الخصوبة الكلي	٦,٦	٥,٩
٨.	معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان	٢٢,٠	٣٧,٨
٩.	معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان	١١,٥	١١,٥
١٠.	توقع الحياة عند الذكور:		
	- الذكور	٥٢,٥	٥٢,٥
	- الإناث	٥٥,٥	٥٥,٥
	- الجنسين	٥٤,٠	٥٤,٠
١١.	متوسط حجم الأسرة	٦,٦	٦,٤
١٢.	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف ولادة حية	١٠٨	٦٨
١٣.	معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف ولادة حية	-	٥٠,٩
١٤.	أرباب الأسر من النساء من جملة الأسر	-	١٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ب/ المؤشرات الاجتماعية: التعليم:

البيانات / المؤشر	١٩٩٣م	٢٠٠٢م	
١/ نسبة الذين يقرعون ويكتبون من السكان عمر ١٥ سنة فأكثر	الذكور	٦٦,٦	٥٠,٦
	الإناث	٥٣,٤	٤٩,٢
	الجنسين	-	٤٩,٩
٢/ السكان في عمر الدراسة الملتحقين بالمرحلة الابتدائية	الذكور	-	٤٩,٧
	الإناث	-	٤٦,٩
	الجنسين	-	٤٨,٣

١١,٩٨٨	-		٣ / عدد مدارس الأساس
١,٧٦٢	-		٤ / عدد المدارس الثانوية
٣,٦٢٨,٠٥٤	-		٥ / عدد تلاميذ مرحلة الأساس ٩٣% في المدارس الحكومية
٤٧٤,٩١٥	-		٦ / عدد تلاميذ المدارس الثانوية ٨٧% في المدارس الحكومية
١٨٣,٢١٥	-		٧ / عدد المعلمين في مرحلة الأساس ٦٤% إناث
%٨٦	-	الثانوية	٨ / نسبة إجماع المدارس الحكومية
%٦٤	-	الأساس	
%٩٥	-	أساس	٩ / نسبة إجماع المدارس غير الحكومية
%٧١	-	ثانوي	

المياه: مصدر مياه الشرب:

البيانات / المؤشر	١٩٩٣م	٢٠٠٢م
ماسورة داخل المنزل	-	٢٤
ماسورة عامة	-	٧
حفير - مضخة	-	٢٨,٤
بئر	-	١٤,٧
نهر ينبوع	-	١١,٢
مياه أمطار	-	٨,١
أخرى	-	٦,٠

الكهرباء: المدن المزودة بخدمات شبكة الكهرباء:

البيانات / المؤشر	١٩٩٣م	٢٠٠٢م
الولايات الشمالية	١٧,٢٣	-
الولايات الجنوبية (واو - جوبا - ملكال)	٨٨,٦٧	-

الصحة:

البيانات / المؤشر	١٩٩٣م	٢٠٠٢م
١ / مكان حدوث الولادة	-	٨٦ (١٩٩٩) في المنزل
		١ (١٩٩٩) في مستشفى خاص
٢ / المساعدة في الولادة	-	٥٧ كادر مؤهل
		٣١ قابلة مدربة أو غير مدربة

١٤	-	الأقارب أو لا أحد	
١٠٠٠	-		٣/ عدد الذين يخدمهم عامل واحد في الخدمات الصحية
٥٩٠٠	-		٤/ عدد الذين يخدمهم طبيب واحد أو أطباء عموميين واختصاصيين
٧٩٤			٥/ عدد السكان وكل سرير في المستشفى
٣٨٠		الحكومي	٦/ عدد المستشفيات في السودان (مرجعي - تخصصي - عام - ريفي)
١٢٠		غير الحكومي	
٥٠٠		الكلّي	
٥,١١٨		قطاع حكومي	٧/ عدد الخدمات الصحية
٤٨٤		غير حكومي	
٥,٦٠٢		الكلّي	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

٢٠٠٢ م	١٩٩٣ م	البيانات / المؤشر	
(١٩٩٦) ٣٠		الذكور	١/ معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي
(١٩٩٦) ٧٥		الإناث	
(١٩٩٩) ٥٢		الجنسين	

المصدر: قسم الهجرة والقوى العاملة ١٩٩٦ م - وزارة العمل.

السياسات الكلية والبرامج القومية

سياسات وبرامج تخفيف الفقر عملية مستمرة وممتدة منذ الاستراتيجية القومية الشاملة بدأت بتعزيز البيئة الاقتصادية الموجبة للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسات خفض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف وإجراء الإصلاحات الإدارية والمؤسسية، والسياسات الكلية الداعمة للشرائح الضعيفة في المجتمع والتوسع في البنيات الأساسية.

أعطى برنامج الرئيس للولاية الثانية أولوية لبرامج التنمية الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر. وتواصلت الجهود خلال عام ٢٠٠٢م من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال السياسات والبرامج القومية التالية:

- نالت برامج التنمية الاجتماعية أسبقية حيث تم توجيه حوالي مبلغ "٨" ثمانية مليار دينار لتنفيذ برامج متعددة تشمل الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية.
- برامج السلام والتوطين والوفاق الوطني.
- تفعيل دور صندوق إعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب.
- التركيز على تنمية الريف.
- وجهت الولايات جزء من تقييمها من الإيرادات القومية والقيمة المضافة إلى قطاعات مرتبطة بالفقر مثال (الصحة والتعليم والمياه).

السياسات الاقتصادية الكلية

- تم وضع السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تحريك النمو الاقتصادي من خلال دعم البنى التحتية والهيكل الأساسية بحفز الإنتاج والاستثمار في المجالات المختلفة.
- شهد العام ٢٠٠٢م استمرار عوامل الاستقرار الاقتصادي حيث تم الآتي:
 - معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي ٥%
 - متوسط معدل التنمية ٨%
- استقرار سعر الصرف وتناغمه مع المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- استقرار حجم السيولة في حدود مأمونة.
- المحافظة على استدامة خفض عجز الموازنة.
- دفع مساهمة القطاع الخاص المؤسسي باعتباره المحرك الأساسي للنمو وتوفير فرص العمل والاستخدام.
- تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على شركات المساهمة العامة من ٢٠% إلى ١٥% لجذب الاستثمارات وتوسيع فرص العمالة.
- تم إلغاء ضريبة الدخل على مجمل النشاط الزراعي وإلغاء ضريبة التنمية على المشروعات الاستثمارية وتعويض الولايات الفاقدة الإيرادي.
- تم رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي للعاملين في القطاعين العام والخاص من ١٨٠ ألف دينار إلى ٢٠٦ ألف دينار.
- تعديل فئات ضريبة الدخل للمهنيين بحد أقصى ١٠% من الدخل.
- إلغاء الرسوم الجمركية على الحواسيب والأجهزة الرقمية لدفع المعرفة.
- التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية على العربات الصغيرة وحافلات الركاب.
- تطوير الصيرفة المجتمعية وإصدار التشريعات والسياسات والموجهات المنظمة لهذا النشاط.
- وضع ملامح استراتيجية عربية لتخفيف وطأة الفقر في الوطن العربي بمشاركة الجامعة العربية.
- شراء ٢٥% من الإنتاج الكلي للحبوب الغذائية لصالح المخزون الاستراتيجي.
- زيادة الحد الأدنى للأجور والمرتبات وإزالة المفارقات في الأجور.

السياسات القطاعية

أ/ سياسات السكان:

إجازة السياسة القومية للسكان والبدء في تنزيلها:

ب/ سياسات الضمان الاجتماعي:

- إجازة استراتيجية نظم الحماية الاجتماعية والتي تهدف إلى تعزيز الوضع المالي للصناديق الاجتماعية وتوحيد جهودها وصولاً لتأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الشامل.

ج/ سياسات التنمية الاجتماعية:

- رفع مقدرات المصارف العاملة في مجال تمويل التنمية الاجتماعية.
- توسع الوعاء الزكوي.
- دعم منظمات المجتمع المدني.
- قيام الصناديق والمحافظ لتنفيذ السياسة الائتمانية في مجال التنمية الاجتماعية ونشر الوعي الادخاري وتكوين الجمعيات الائتمانية.
- توسيع مظلة التأمين التجاري والاجتماعي ليعطي عدد أكبر من الموظفين وإدخال التأمين لتغطية الأنشطة الزراعية والرعية.
- إدماج الأنشطة الإنتاجية الصغيرة والريفية والنشاط النسوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- تقديم خدمات أفضل في مجال مياه الشرب للإنسان والحيوان.

د/ سياسات بناء القدرات:

- دعم برامج محو الأمية العام والوظيفي والتعليم قبل المدرسي.
- تعميم التعليم العام وإلزاميته واستهداف فئات خاصة مثل أبناء الرحل والبنات واليا فعيين وذوي الاحتياجات الخاصة ودعم برامج محو الأمية العام وارتفاع معدلات القرائية إلى ٥٨% عام ٢٠٠٢م.
- أدخلت تجديرات تربوية في مناهج التعليم الثانوي شملت السكان والبيئة والصحة والتغذية والسلام والتنمية.
- ومن المؤشرات الإيجابية زيادة الإنفاق على التعليم من ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩م إلى ١,٨% عام ٢٠٠١م ونأمل أن يرتفع إلى ٣% لإنفاذ سياسات تعليم الأساس المتعلقة بالالتزام بمقررات دكار وأهداف الألفية للتنمية.
- تأهيل وتوسيع مراكز التدريب المهني والوظيفي ورفع نسبة مساهمة التعليم الفني.
- تنمية مهارات واستيعاب الشباب والخريجين في سوق العمل وتعزيز قدراتهم بما يمكنهم من المبادرة والتوظيف الذاتي.
- إدخال التعليم عن بعد وتحسين المناهج وربطها باحتياجات المجتمع.
- تشجيع الأنشطة البحثية والتطبيقية والمعلوماتية التي تؤدي إلى تنمية القدرات الإنتاجية وإدماجها في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربطها باحتياجات المجتمع خاصة في المناطق الريفية.

هـ/ في مجال الخدمات الصحية:

- تبني برامج واضحة وذات أولوية قصوى في مجال توفير الخدمات الصحية الأساسية وصحة البيئة ومكافحة الملاريا والأمراض المعاصرة والمستوطنة.

و/ في مجال الزراعة والثروة الحيوانية:

- التأكيد على أن استراتيجية التنمية الريفية الشاملة المستدامة هي الوسيلة الرئيسية لضمان تنفيذ استراتيجية تخفيف وطأة الفقر وعدالة التوزيع والنمو.

ي/ في مجال الصناعة:

- ربط سياسة الخصخصة بتنمية القطاع الخاص والصناعة الوطنية وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لتطوير القدرات الوطنية الصناعية في مجال الإنتاج والإدارة والتسويق والترحيل والتوزيع.
- تطوير قطاع النسيج وتوسيع دور القطاع الخاص للاستفادة من الخامات المحلية.

ح/ في مجال الطاقة:

- توفير الخدمات الضرورية وتشجيع النشاط الإنتاجي للمجتمعات الريفية بمواقع البترول.
- تحسين الطاقة بالتركيز على إنتاج الكهرباء من المساقط المائية والاستفادة من تقنيات الطاقة الشمسية والبوتوجاز لإغراض استهلاك للمجتمعات الريفية للمحافظة على الغطاء النباتي.

ز/ سياسات الدعم والرعاية الاجتماعية:

- الاستمرار في دعم الكهرباء.
- دعم علاج الحوادث والطوارئ والعمليات الجراحية.
- دعم الأدوية المنقذة للحياة.
- وضع السياسة العامة للكفالة الشعبية (الأيتام - الطلاب).
- وضع السياسات العامة في مجال الرعاية الاجتماعية للمعاقين والأيتام والمشردين والمسنين.

البرامج والمشروعات

أ/ توفير الخدمات الأساسية:

- ١- قطاع الصحة.
- ٢- قطاع التعليم.
- ٣- قطاع المياه.
- ٤- قطاع البيئة.
- ٥- قطاع الدعم والرعاية الاجتماعية.
- ٦- قطاع تمويل التنمية الاجتماعية.
- ٧- قطاع توسيع فرص العمل وبناء القدرات.
- ٨- قطاع الإسكان.
- ٩- قطاع البنىات الأساسية.

ب/ القطاعات الاقتصادية:

- ١- القطاع الزراعي.
- ٢- القطاع الصناعي.
- ٣- قطاع البترول.

ج/ الضمان والحماية الاجتماعية:

- ١- ديوان الزكاة.
 - ٢- صناديق الضمان الاجتماعي:
 - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.
 - الصندوق القومي للمعاشات.
 - الهيئة العامة للتأمين الصحي.
 - ٣- الصندوق القومي لدعم الطلاب.
 - ٤- صندوق دعم المتأثرين بإعادة هيكلة الاقتصاد.
 - ٥- شركات التأمين - نموذج شيكان للتأمين وإعادة التأمين.
- د/ جدول حجم المساهمة المالية لجهود تخفيف الفقر من الآليات المختلفة.

توفير الخدمات الأساسية:

المؤشرات العالمية لقياس مستوى الفقر هي الدخل ومستوى المعرفة وطول الحياة وهي مرتبطة مباشرة بحياة الإنسان وعليه تحسين مستوى الحياة هو تحسين الغذاء وارتفاع الدخل وتحسين الخدمات الصحية وخدمات التعليم ووفرة المياه وصحة البيئة.

المجهودات لتخفيف وطأة الفقر يجب أن تكون مصحوبة ببرامج للخدمات الأساسية في قطاعات الصحة والمياه والرعاية والتنمية الاجتماعية والاستخدام وبناء القدرات.

البرامج والمشروعات التي نفذت خلال عام ٢٠٠٢م من قبل الدول (البرنامج الوطني لتخفيف الفقر) والذي صاحب إعداد الاستراتيجية وبرامج إسعافية للجنوب وبرامج ومشروعات نفذت من قطاعات الدولة

المختصة مثل ديوان الزكاة والصناديق وبما يشمل المعونة الدولية وجهود المنظمات الطوعية العاملة بالبلاد. وهناك صعوبة في حصر المعونة الدولية في القطاعات والمناطق المختلفة. من السائد أن اتفاق المنظمات الطوعية الأجنبية على المستفيدين يعادل حوالي ٣٠% فقط من المساهمة الكلية والبالغة (٩٨,٣) مليار دينار أي حوالي ٣٢,٧٨ مليار دينار فقط. إذ أن معظم الأموال تذهب للصرف الإداري. لا توجد آلية لحصر المبالغ التي تصرف على الأنشطة والبرامج للجمعيات الطوعية وخاصة الأجنبية والتي معظمها أموال المعونة الدولية (منظمات الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي وخلافه). إنفاق المنظمات الطوعية على المستفيدين يعادل حوالي ٣٠% من جملة إنفاقها الكلي حيث تذهب معظم ميزانيتها للصرف الإداري من عربات وإيجارات وأجور. المنظمات الطوعية الأجنبية معظم أموال برامجها ومشروعاتها من المعونة الدولية (منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانحين)، ولا توجد آلية لحصر البرامج والمشروعات والأنشطة لهذه الجمعيات وكم من المبالغ التي صرفت مباشرة للمستفيدين. جملة المبلغ الذي صرف من قبل هذه الجمعيات والمنظمات لعام ٢٠٠٢م حوالي (٩٨,٣) مليار دينار قدرنا أن ما صرف على برامج ومشروعات تنموية مختلفة حوالي (٣٢,٧٨) مليار دينار.

أولاً: الصحة:

تأتي أهمية الصحة لارتباطها المباشر بحياة الإنسان وتأثيرها على قدرات البشر نحو العطاء. يعتبر التوسع في المؤسسات الصحية من أهم وسائل تقديم خدمة صحية أفضل وتمثل زيادة في زيادة المستشفيات والأسرة والوحدات الصحية الأولية. وخدمات الأمومة والطفولة وبرامج صحية للتطعيم والتحصين الشامل ومكافحة الإيدز وبرامج التنقيف الصحي إلا أن البيانات تشير إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة رغم الجهود المبذولة في هذا المجال. صاحب قرار مجانية العلاج بالحوادث توسع في عدد الأسر في الحوادث وهذا يوضح حجم الخدمة المقدمة في هذا المجال. تظل الحاجة إلى الأطباء والأخصائيين ملحة خاصة في جميع ولايات السودان حيث يوجد أكثر من ٥٠% من الأخصائيين بولاية الخرطوم يؤدي إلى تطوير الخدمات الصحية.

جملة المبالغ التي صرفت في الصحة في مجال برامج تخفيف وطأة الفقر مبلغ ١٤,٣٦ مليار دينار من الجهات التالية:

الجهة	البرنامج/المشروع	المبلغ مليار دينار	ملاحظات
وزارة المالية والاقتصاد الوطني الموازنة العامة	<u>البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر:</u> ١. تأهيل وتشبيد عدد (...) مركز صحي "٨" مستشفيات في عدد "١٢" ولاية. ٢. المشروع الإسعافي لتدريب القابلات لتدريب "١٦" ألف قابلة حتى عام ٢٠٠٥ م. ٣. تزويد المراكز والمستشفيات بالأجهزة والمعدات	٢,١	- تم إعادة افتتاح ٢٥ مدرسة قابلات وافتتاح ١٠ مدرسة جديدة. - تم تدريب حوالي "٢٥٠٠" قابلة. - الأداء الفني بنسبة ٨٥% - الأداء المالي بنسبة ٨٠%
	<u>برنامج التنمية والخدمات للولاية الجنوبية:</u> ١. تأهيل مستشفيات. ٢. مكافحة الملاريا وصحة البيئة. ٣. برنامج الأطباء الأخصائيين	٠,١٥٥	- بمدن (جوبا - واو - ملكال) - تم شراء عربات لنقل ال-----معدات ومبيدات للملاريا.
ديوان الزكاة	- تأهيل المستشفيات الحكومية ودعمها بالأجهزة والمعدات الطبية. - دعم وعلاج المرضى بالداخل والخارج. - تأمين صحي للفقراء.	٣,٧٣٢	في الخطة تخصيص ٧٥% من المخصص للصحة للتأمين الصحي للفقراء و ٢٥% لدعم العلاج.

الملاحظات	المبلغ مليار دينار	البرنامج/المشروع	الجهة
استفاد من الخدمة معاشي ١٢٧٠٠	٠,١١٤	- دعم المراكز العلاجية. - التأمين الصحي لأرباب المعاشات	الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
تغطية جميع المعاشيين الراغبين في خدمات التأمين الصحي	٠,٣٦٨	- دعم المراكز العلاجية. - دعم علاج المعاشيين بالداخل والخارج	الصندوق القومي للمعاشات
	٠,٠٣١	- تأهيل المراكز الصحية - تجهيز المعمل القومي للعلاج بالأشعة	مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية: البنك الإسلامي للتنمية
منظمات	٤,٠٠٠	- برامج الملاريا والتحصين ومكافحة العمى والدرن والجزام واستئصال الدودة والصحة الإيجابية ومكافحة عمى الأنهار.	منظمات الأمم المتحدة
معظمها منظمات أجنبية	٤,٤٦	- برامج صحة الطفولة ورعاية الصحة الأولية - مراكز صحية ومستشفيات - الصحة الإيجابية، ومكافحة الملاريا.	المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية
	١٤,٣٦		الجملة

ثانياً: قطاع التعليم:

النسق التعليمي جزء من نسق اقتصادي واجتماعي وثقافي شامل بهذا الفهم نجد أن فكرة ورسالة التعليم الأساسية هي قضية أمن اجتماعي، ولذا جاء اهتمام الدولة بالتعليم فيحدث انتشار في مجال التعليم الأساسي حيث ارتفعت الطاقة الاستيعابية الى ٣,٥ مليون طالب وطالبة في عام ٢٠٠٢م بمعدل نمو مستوى ٥,٣% ضعف معدل نمو السكان. مؤسسات التعليم العام تمت بمعدل ١١,٤ في العام وبلغ عدد الطلاب حول ٥١٥ ألف في عام ٢٠٠٢م. التوسع في التعليم العالي كان غير مسبقاً فقد زاد القبول وأصبح عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٢م حوالي ٢٥٠ ألف طالب وطالبة وأصبح عدد مؤسسات التعليم العالي "٦٠" جامعة حكومية وأهلية ومؤسسات تعليم عالي أخرى، ودعماً لهذا التوسع جاء الصندوق القومي لدعم الطلاب للاهتمام بالطلاب الفقراء.

قطاع التعليم: أداء برامج التعليم الأساس والعام حوالي (مبلغ ٨,٤ مليار دينار).

ملاحظات	المبلغ مليار دينار	البرنامج/المشروع	الجهة
ولايات السودان المختلفة	٢,٢ ٠,٤١٥	<ul style="list-style-type: none"> - البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر. - تشييد وتأهيل مدارس وفصول ومكاتب إجلال طلاب ومعلمين. وكتاب مدرسي - برنامج التنمية والخدمات للولايات الجنوبية. - تأهيل مدارس. - إسكان طلاب الجامعات. - غذاءات مدرسية 	الموازنة العامة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني
بالتعاون مع شركة النصر للإسكان والتعمير تكلفة البرنامج جملة "١٥" مليار دينار.		<ul style="list-style-type: none"> - برنامج التنمية والخدمات بالولايات الجنوبية: - مدرسة أساس كاملة مع الأثاثات. - منازل للكوادر التعليمية. 	
	٠,٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - دعم الطالب. - كفالة طالب علم. - مستلزمات مدرسية 	ديوان الزكاة
مدرسة أساس كاملة مع الأثاثات الخاصة بها، ومنازل للكوادر التعليمية. بالاتفاق مع شركة النصر للإسكان والتعمير	٠,٣٣٨	<ul style="list-style-type: none"> - تأهيل المدارس المتأثرة بالفيضان 	مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية - البنك الإسلامي للتنمية
ثلاثة مليون دولار	٠,٧٩٥	-	منظمات الأمم المتحدة
	٤,٠	-	المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية
	٨,٣٩٨	-	الجملة

قطاع المياه: (مياه الشرب للإنسان والحيوان):

تعتبر مياه الشرب من أهم محددات الوضع الصحي للسكان وقد أشارت بيانات عام ٢٠٠٠م إلى أن ٢٤% من السكان يتحصلون على مياه الشرب من الشبكة العامة داخل المنزل وأن ٧% من الشبكة خارج المنزل وبقية السكان من مصادر أخرى.

المؤشرات العالمية لاستهلاك المياه للفرد في اليوم بالريف ٢٠ لتر وللحضر في اليوم ٥٠ لتر في المناطق الحضرية. وارتفع نصيب الفرد في استهلاك المياه الى "١٥" لتر في اليوم للفرد بالريف السوداني ، وإلى "٥٠" لتر في اليوم في الحضر وبلغ مؤشر مياه الشرب للسكان حوالي ٥٠% عام ٢٠٠٢م.

تم صرف مبلغ (٦,٣٢) مليار دينار على برامج مياه الشرب للإنسان والحيوان من الجهات التالية:

الملاحظات	المبلغ مليار دينار	البرنامج/المشروع	الجهة
نسبة الأداء الفني ٨٢% نسبة الأداء المالي ٩٩,٥%	٢,٩	- البرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر لتشييد محطات وحفر آبار وعمل سدود وحفائر	وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الموازنة العامة
بمدن (جوبا - واو - الرنك - ملكال).	٠,٢٤٨	- برنامج التنمية والخدمات للولايات الجنوبية. - تأهيل محطات مياه وشبكات مياه	
	٠,١٧٨	- دعم مياه الشرب للإنسان والحيوان	ديوان الزكاة
	٠,٤٣	- دراسة جدوى محطة مياه ود مدي	مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية - البنك الإسلامي للتنمية
اليونيسيف + الحكومة	٠,٨٦٤	- برنامج الحياة وإصحاح البيئة	منظمات الأمم المتحدة
	١,٧	- مشروعات آبار وحفائر وسدود.	المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية
	٦,٣٢٧	-	الجملة

رابعاً: قطاع البيئة:

الارتباط الوثيق بين البيئة والفقير وتأثير كل منهما على الآخر إذ تشمل الكتلة الحية ٧٧,٨% من الطاقة المستخدمة مع ازدياد الاستهلاك المنزلي التي تقدر بحوالي ٨٨% من الكتلة الحية، الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك القطاع النباتي بمعدلات أكثر من تجدهه وبالتالي يحدث التصحر والنزوح والفقير. قام المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية بإعداد مشروع متكامل لتمويل خطة عمل وطنية بالتعاون مع للتكيف مع الآثار السالبة لتغير المناخ وتم ربط المشروع بالمناطق الريفية الفقيرة.

صحة البيئة:

تأتي أهمية صحة البيئة لأثرها المباشر في صحة الإنسان والحيوان. بذلت جهود مقدره في هذا المجال خاصة من ولاية الخرطوم بدأ من مصارف مياه الأمطار من مجاري بمختلف أحياء الولاية ونظم شركات النظافة بالطرق والأحياء.

سادساً: تمويل التنمية الاجتماعية:

أصبح التمويل الصغير من الأدوات الفاعلة في التخفيف من الفقر ومن ضمن السياسة الكلية التي تعنى به ويتم إعداد التشريعات اللازمة والبناء المؤسسي والقاعدة التنظيمية التي تساعد في تحريك هذا النظام، إذ أن تمويل الفقراء لا يتناقض مع تحقيق الأرباح ومن الضروري مشاركة الدولة والمجتمعات المحلية ومؤسسات التمويل الرسمية ووكالات التنمية الدولية والمنظمات الطوعية والقطاع الخاص في هذا المجال لكي يصبح مؤثراً وفعالاً خاصة وقد وضعت الآليات اللازمة لإدارة المخاطر في عمليات الشرائح الضعيفة.

سابعاً: توفير فرص العمل والاستخدام وتنمية الموارد البشرية:

اهتمت وزارة العمل والإصلاح الإداري بوضع الخطط والبرامج الملائمة لاحتياجات سوق العمل وتحسين شروط العمل بالنسبة للعاملين بالدولة وإزالة المفارقات في الأجور في إطار السياسات الاقتصادية الكلية.

سياسات توسيع فرص العمل والاستخدام مكنت الدولة القطاع الخاص من الإسهام في مجال التدريب والتأهيل فقد تم إنشاء العديد من مراكز التدريب على استخدام الحاسوب والإنترنت لمقابلة احتياجات سوق العمل في عصر العولمة والمعلوماتية.

كما تم إعادة تأهيل مراكز التدريب المهني لرفع قدرات العاملين وتدريب تخصصات مهنية في برامج التلمذة الصناعية ورفع القدرات.

معدل النمو السكاني أدى إلى وجود هيكل عمري فتي بالإضافة إلى مشاركة المرأة العاملة في النشاط الاقتصادي أدى على معدل نمو للقوى العاملة يفوق معدل النمو السكاني.

يعاني السودان من مشاكل الاستخدام الناقص حيث لا يتوفر العمر في الزراعة لأكثر من ثلاثة شهور ويبرز القطاع الهامشي الذي يستوعب ٦٥% من العمالة الحضرية كنتاج طبيعي للبطالة والاستخدام الناقص.

مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين:

العطالة وسط الخريجين لها آثار مزدوجة بالإضافة إلى أنها تمثل هدراً لموارد الوطن لذلك لابد من تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهد الدولي لمواجهة الموضوع.

تشكل الفكرة الأساسية التي قام عليها المشروع وقد تمت الاستفادة فيها من تجارب الدول السابقة في هذا المجال - بالذات مصر - الهند وتقوم الفكرة على أساس تيسير تمويل من وزارة المالية والجهاز المصرفي والمؤسسات الخيرية.

١- التمويل الصغير: والذي يشمل عشرة أنواع من المشروعات منها الأمن الغذائي والخدمات الصحية والتعليمية والمقاولات الصغيرة وغيرها.

٢- مشروعات الاستيعاب: والتي تركز على إيجاد فرص عمل للخريجين في مشروعات إعادة توطين والإعمار ومشروعات التنمية المختلفة وتشغيل المؤسسات التعليمية والتوظيف المؤقت.

٣- مشروع التدريب التحويلي: والذي يهدف إلى اكتساب الخريج مهارات جديدة متخصصة لزيادة كفاءة وفعالية الخريج للمنافسة في سوق العمل.

ثامناً: قطاع الإسكان:

توفير السكن وتحسين بيئة المستوطنات بما في ذلك الخدمات العامة حق شرعي أصيل، ومن ناحية أخرى أكدت التشريعات الدولية التي وقعت الدول عليها فيما يعرف بإعلان اسطنبول المعروفة بالـ .

أشارت البيانات إلى المعدلات المتزايدة للتحضر وما يترتب على ذلك من ضغوط على البيئة الحضرية وتنامي السكن العشوائي وغير الصحي. ورغم الجهود الكبيرة والمبذولة في الخطط الإسكانية والسكن الشعبي (ولاية الخرطوم) تشير البيانات أن نسبة ضئيلة من سكان الحضر يتمتعون بخدمات الصرف الصحي العام وتصل خدمات الكهرباء لحوالي ٢٠% من سكان الحضر ويسكن حوالي ٦٥% من السكان في مساكن من الطيب والقش بمستوى خدمات أساسية ضعيفة. ويعتبر أمن المأوى من أهم أساسيات الحد من الفقر وهم من أهم قضايا الأمن البشري.

تاسعاً: البنية الأساسية:

قطاعات البنية التحتية عامل مؤثر في جهود الحد من الفقر من خلال مفهوم تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وسوف نتناول ثلاثة قطاعات فقط هي: الاتصالات - البناء والتشيد - الكهرباء).
١/ الاتصالات: الاتصالات ليست ذات مردود مباشر على جهود الحد من الفقر لكنها تشكل الأساس الذي تقوم على دعائمه أركان التنمية الشاملة ولقد أصبح السودان مربوطاً داخلياً وخارجياً بفضل التأهيل والتوسع الكبير في الشبكات الذي قامت به الشركة السودانية للاتصالات.
٢/ البناء والتشيد: شكلت الاستثمارات الأجنبية في السودان والتي ساهم بها قطاع النفط بدرجة كبيرة دفعة للاقتصاد السوداني واستوعب كثير من العمالة في مجالات الطرق والبناء والتشيد وهي قطاعات تسهم بقدر كبير في إحداث التنمية والتمازج ونقل الثقافات والوصول إلى الأسواق.
٣/ الكهرباء: الطاقة الكهربائية ذات أهمية في حياة الإنسان وتطوره وهي المؤشر الحقيقي لقياس تقدم الأمم في العصر الحديث، والسودان كبقية الدول النامية يعاني نقصاً في الطاقة المولدة حوالي (٢٨٤٠) قيقا/واط/ساعة والمبيعات حوالي (١٥٦٣) قيقا/واط/ساعة مما يعني أن هناك حوالي ٤٥% مهدر وهذه نسبة عالية تجعل التكلفة عالية للقطاعات المنزلية والصناعية ويزيد من كلفة إنتاجها ينتقل عبئها على المستهلك.

ب/ القطاعات الاقتصادية

١/ القطاع الزراعي:

يمثل القطاع الزراعي العمق الرئيسي للاقتصاد السوداني ويستحوذ على ٤٦,٦ من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢م نتيجة للسياسات الكلية الداعمة له. تعتمد الاقتصاديات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي على هذا القطاع ما تعتمد التنمية الريفية المتكاملة على أربعة مكونات هي: المروي والمطري التقليدي والآلي والغابي والثروة الحيوانية حيث يوفر العمالة لمعظم سكان الريف والذين يشكلون غالبية السكان حوالي (٦٥%). وللقطاع الزراعي أهمية مميزة في تحقيق الأمن الغذائي بالبلاد حيث ظل السودان مكتفياً بمعظم السلع الزراعية (الذرة - الدخن - السكر). جملة الإنفاق في القطاع الزراعي في مجال برامج ومشروعات تخفيف وطأة الفقر مبلغ ٢٢ مليار دينار لعام ٢٠٠٢م في البرامج والمشروعات الآتية:

القطاع المروي:

تحسين بنيات الري بالمشاريع الكبرى والطلميات ومشروع القمح القومي ومشروع دلتا طوكر والقاش ودعم مؤسسي لروابط مستخدمي المياه.

القطاع المطري التقليدي:

برامج التنمية الريفية شمال وجنوب كردفان ودرء آثار الجفاف والأمن الغذائي شمال دارفور وتحسين العمليات الزراعية خور أبو حبل وتطوير تربية النحل وبرامج الطوارئ والأمن الغذائي للولايات الجنوبية.

الغابات:

تحسين المراعي والغابات ومشروع ترشيد الطاقة الحية واستعمال بدائل الطاقة والبرنامج الطارئ للولايات الجنوبية.

الثروة الحيوانية:

تطوير إنتاج النقاوى والأعلاف ومكافحة أمراض الحيوان ودعم وحدات تصنيع الألبان.

٢/ القطاع الصناعي:

يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي بعد قطاع الخدمات بنسبة ٢٢,٧% للعام ٢٠٠٢م وبالرغم من تراجع قطاع الصناعة التحويلية واحتلال قطاع الصناعة الاستخراجية المرتبة الأولى إلا أنه ما زال يمثل المرتبة الأولى، وهو يشمل الصناعات الغذائية - الغزل والنسيج - والجلود والأحذية. ويستوعب هذا القطاع عمالة كثيفة في صناعة السكر والغزل والنسيج خاصة في المناطق الريفية.

تشكل الصناعات الصغيرة جزءاً هاماً من النسيج الصناعي للدولة وتتيح فرص عمل منتجة ومجزية للفقراء ودعم للقطاع الخاص بالصناعات الثانوية أو الصناعات المغذية والريفية.

شركات السكر:

صناعة السكر من الصناعات الرائدة في السودان وشملت مساهمات مصانع السكر الخدمية والاجتماعية مجالات توفير مياه الشرب والخدمات الصحية وخدمات التعليم والإرشاد النسوي والديني ودعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية.

٣/ قطاع البترول:

أثر إنتاج البترول في السودان وعائداته على الاقتصاد السوداني وأحدث دفعة قوية امتدت لجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما شهد هيكل التجارة الخارجية تغير وأصبحت الصادرات النفطية تغطي نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات وتضاعفت منذ عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٢م بحوالي ثلاث أضعاف الصادرات. لذلك كان أثر البترول ممتد مما أتاح فرص عمل واسعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كخدمات مساندة للبترول.

شكل إنتاج الغاز كمرجع من البترول وفرة مكنت من إيجاد وقود طهي رخيص ونظيف وتحول قطاع كبير من الأسر السودانية من استخدام الكتلة الحية إلى استعمال الغاز بمشاركة الأجهزة الحكومية كالتقانات ومنظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام للمرأة السودانية) في تملك اسطوانات الغاز كما جاءت القرارات الرئاسية باحتواء تكلفة الغاز مما جعل تكلفة الطهي بالغاز أقل تكلفة وساهمت في رفاهية الأسرة وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

ساهمت وزارة الطاقة والتعدين بالتعاون مع الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في مجال النفط والمؤسسات الخيرية وتنظيمات العمل الطوعي بالبلاد بجهداً مقدراً في توفير الخدمات الاجتماعية بمناطق البترول المختلفة بدءاً بمناطق الإنتاج مروراً ببعض المناطق التي عبرها خط الأنابيب وانتهاءً بميناء بشائر للارتقاء بالإنسان وتطويره.

شملت الخدمات حفر الآبار والحفائر لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وتقديم الخدمات الصحية في بناء المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات البيطرية وتشبيد المدارس ومحطات الكهرباء والاتصالات وتخطيط وإنارة المدن وبناء الكباري والطرق وغيرها شملت هذه الخدمات ولايات (الوحدة - جنوب كردفان - غرب كردفان - أعالي النيل - نهر النيل - البحر الأحمر).

ساهمت هذه الخدمات في توطين الأهالي بتلك المناطق خاصة وأن كثيراً منها كانت مناطق عبور للرعاة.

ج/ الضمان والحماية الاجتماعية

١/ ديوان الزكاة:

هو مؤسسة الحماية والضمان الاجتماعي الأولى في السودان لتحقيق العدالة الاجتماعية بتحويل الموارد المالية إلى الفئات الضعيفة في المجتمع وإدارة فاعلة للتنمية البشرية وصون كرامة الإنسان وبسط الأمن والاستقرار في المجتمع. جهودات الديوان في مجال التنمية والخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والكفالة وتمليك وسائل الإنتاج وردت في الجداول السابقة.

أهم البرامج والمشروعات:

- ١- مشروع كفالة الطلاب وكفالة الأيتام وتأمينهم صحياً.
- ٢- مشروع الراعي والرعية للأسر المتعففة وإعطاء الزكاة بعدها السلطانية ودورها التكافلي بإشراك الجهات الرسمية ودافعي الزكاة.
- ٣- مشروع تعظيم فريضة الزكاة.

٢/ صناديق الضمان الاجتماعي:

- ١- تمثل صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الركيزة الأساسية لنظام الحماية الاجتماعية وسد شبكات الأمان في المجتمع. حيث شهد العام ٢٠٠٢م دراسة وإجازة مشروع تطوير نظم الحماية الاجتماعية بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٥) في نوفمبر ٢٠٠٢م، والتي هدفت إلى تطوير نظم الحماية الاجتماعية القائمة عبر ثلاث مراحل محددة الأهداف واضحة الأنشطة تعزز المركز المالي للصناديق الاجتماعية وتوحيد جهودها، فضلاً عن إنتاج مخرجات للمزايا المنافع لمحاربة الفقر. وكلفت اثنين من دور الدراسات الاكتوارية لإعداد دراسات اكتوارية وإدارية واستشهادية وبحث إمكانية وآلية دمج صندوق المعاشات والتأمينات.
- ٢- ارتفعت نسبة تحصيل الإيرادات عن ٤١% إلى ٨٨% إلى ٦٠,٥% و ٩٢% لصندوق المعاشات والتأمينات على التوالي لعام ٢٠٠٢م مقارنة بعام ٢٠٠١م.
- ٣- بلغ إجمالي الصرف على المنافع والمزايا التأمينية وتضم المعاشات الشهرية والاستبدال والمكافآت والمنح وبرامج الدعم الاجتماعي (١٠٩٩٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٢م لصندوق المعاشات و(٥٢٢٧) مليون دينار لصندوق التأمين الاجتماعي.

الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي:

المجال التأميني:

- ١- تمت إضافة عدد (٣٠٠) صاحب عمل جديد.
- ٢- إضافة عدد (٦٠) ألف مؤمن عليهم.
- ٣- استخراج عدد (١٢٥٣٥٦) بطاقة تأمينية.
- ٤- تسجيل عدد (١١٨٨) مؤمن عليهم من العاملين بالخارج.

الصندوق القومي للمعاشات:

- ١- رفع الحد الأدنى للمعاش بنسبة ٢٥% من ٣٢٤٠٠ دينار عام ٢٠٠١م إلى ٥٠٠٠ دينار في عام ٢٠٠٢م.
- ٢- استفاد ٣٣٧٧٤ من المعاشيين من البرامج الاجتماعية بتكلفة ٦٧٢ مليون دينار.
- ٣- استفاد (٢٧٩) معاشي من برنامج الأسر المنتجة وبلغت نسبة الاسترداد ٩٣%.
- ٤- تغطية جميع المعاشيين الراغبين في خدمات التأمين الصحي العلاجية.

الهيئة العامة للتأمين الصحي:

ارتفعت نسبة التغطية السكانية في عام ٢٠٠٢م إلى ٨,٣% من جملة السكان مقارنة بـ ٧,٢% في عام ٢٠٠١م وبلغت جملة البطاقات المستخرجة ٢,٦ مليون بطاقة، أما نسبة التغطية القطاعية فيحوز القطاع العام على ٩٨,٥% من الأيتام لتغطية القطاع الخاص فقط ٤,٦% أما أسر الشهداء فقد تم تغطية بنسبة ٨٦% والمعاشيين بنسبة ٣٧,٦%.

تمت أيلولة ٤٩ مركز صحي بولايات السودان المختلفة مع تزويدها بالمعدات المتعددة والكوادر المؤهلة ليصبح إجمالي المؤسسات التي تقدم خدمات التأمين الصحي ٣٠٩ مركز صحي و ٢١٧ مستشفى.

تم نشر التأمين الصحي بولايات الاستوائية الكبرى - بحر الجبل - شرق الاستوائية وغرب الاستوائية، حيث تم إنشاء مراكز صحية بمدينة جوبا واستخرجت عدد "٥" ألف بطاقة وأصبح بذلك عدد الولايات "١٩" ولاية.

تم تنفيذ مركز الإمداد الدوائي وبذلك تم تخصيص تكلفة الدواء من ٦٧% إلى ٤٣% من إجمالي المصروفات.

إدخال القطاع غير المنظم تحت مظلة التأمين الصحي بالتعاون مع الاتحادات والتنظيمات النقابية بها تشمل الرعاية والمزارعين والمحامين وتم إدخال شرائح أخرى مثل طلاب الخلاوى.

بدأ ديوان الزكاة في سياسته لعام ٢٠٠٢م بتغطية نسبة من إنفاقه على الصحة للتأمين الصحي للفقراء. وبلغ العدد حوالي (٢,١٦٨,٢٤٠).

٣/ الصندوق القومي لدعم الطلاب:

التوسع الكبير في التعليم العالي بمضاعفة عدد الجامعات والطلاب في ظل واقع اقتصادي واجتماعي يعيشه السودان ألقى بظلاله على واقع التعليم وحال دون إكمال عدد كبير من الطلاب تعليمهم العالي إذ أصبح عدد طلاب التعليم العالي حوالي ٣٠٦ ألف طالب وطالبة وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول والمجتمع إلا أن هذه الجهود وما زالت تتطلب جهداً قومياً يبرزها ومن هنا جاء دور الصندوق القومي لرعاية الطلاب حيث يقوم بدور تنسيقي بين مؤسسات المجتمع لیساعد في حل مشكلات الطلاب.

بلغ جملة الصرف على خدمات الطلاب في (الرعاية الاجتماعية - المدن الجامعية - البرنامج التربوي - المناشط الطلابية - الكفالة - الترحيل) مبلغ ١,٢ مليار دينار.

أهم الإنجازات:

بدأ المشروع عام ١٩٩٩م بعدد ألفي طالب وطالبة وصلت بنهاية عام ٢٠٠١م إلى عشرين ألف طالب وطالبة وشهد العام ٢٠٠٢م انطلاقة المشروع برعاية وزيرة الرعاية والتنمية الاجتماعية حيث قفز الرقم إلى (٥١) ألف طالب وطالبة والعدد المستهدف (٩٠) ألف طالب وطالبة كمساهمة المجتمع واستحداث آليات جديدة ووسائل مبتكرة لتوسيع فرص الكفالة.

السكن الجامعي:

بدأ إنشاء المدن الجامعية في عام ١٩٩٦م بإعطاء أسبقية لسكن الطالبات وتطور لتكون المدينة وحدة تمتلك كل الخدمات بداخلها واتخاذ السكن بها للبرامج الاجتماعية والتربوية والنشاط الثقافي والفني والرياضي.

التأمين الصحي:

بلغ عدد الطلاب المؤمن عليهم (٥٧) ألف طالب وطالبة في كل الولايات كما بلغ عدد الوحدات الصحية التابعة للصندوق عدد (٤٧) وحدة صحية مجهزة بالمعامل والصيدليات في المجتمعات السكنية.

٤/ صندوق دعم المتأثرين ببرنامح إعادة هيكلة الاقتصاد:

أنشئ الصندوق بموجب قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٥٦/٢٠٠٠م بمبادرة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان لدرء الآثار السالبة لإعادة هيكلة الاقتصاد، ويهدف إلى دعم المتأثرين بالبرنامج بتمويل مشروعات جماعية وفردية وتدريبهم على إدارة مشروعاتهم.

٥/ شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة:

تهدف الشركة إلى بناء مؤسسة تأمينية مقتردة منذ تأسيسها في العام ١٩٩١م بنظام التأمين الإسلامي، بها أكثر من "٢٦" فرع في الشمال والجنوب ، وتخطط لفتح مكاتب بالدول الإفريقية. تتفرد الشركة بأنشطة تأمينية محددة مثل التأمين الزراعي والتأمين الصحي ونظام التكافل ذات المخاطر العالية وتقديم الدعم المباشر.

جدول رقم (١)

جملة المبالغ التي صرفت على قطاع التنمية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر من المؤسسات والآليات المختلفة:

القطاع / الآليات	وزارة المالية الاتحادية	ديوان الزكاة	الصناديق	البنك الإسلامي للتنمية بجدة	العون الرسمي الأمم المتحدة	المصارف التجارية	الجمعيات الطوعية (وطنية - أجنبية)	الجملة
الصحة	٢,٢٥٥	٣,٧٣٣	٠,٤٨٢	٠,٠٣١	٤,٠٠	-	٤,٤٦	١٤,٩٦١
التعليم	٢,٦١٥	٠,٦٥	-	٠,٣٣٨	٠,٧٩٥	-	٤,٠٠٠	٨,٤٩٨
المياه	٣,١٤٨	٠,١٧٨	-	٠,٤٣	٠,٨٦١٤	-	١,٧	٦,٣١٧
الدعم والرعاية الاجتماعية	٢٣,٢	٤,٩٧	٠,٥٧٨	٠,٥٢	١,٤٠٥	-	١٧,٣٣	٤٨,٠٠٠
تمويل التنمية الاجتماعية	-	٠,٨١٩	٠,٣٠٤	-	-	١٠,٩	٤,٠٠	١٦,١٢٣
الجملة	٣١,٢١٨	١٠,٥٥	١,٣٦٤	١,٣٧٩	٧,٠٣١	١٠,٩	٣١,٤٩	٩٣,٩

جدول رقم (٢)

د/ جهود المؤسسات والآليات العاملة في تخفيف وطأة الفقر: (حجم المساهمة المالية)

التشاطر	حجم التمويل (مليار دينار)	نسبة التمويل	ملاحظات
الصحة	١٤,٤	%١٢,٥	
التعليم	٨,٤	%٧,٣	
المياه	٦,٣٢	%٥,٥	
الدعم والرعاية الاجتماعية	٤٨	%٤١,٥	%٣٥ منه لدعم الكهرباء
تمويل التنمية الاجتماعية	١٦,٤	%١٤,٢	نسبة تمويل المصارف التجارية أقل من ٧%
الزراعة والثروة الحيوانية	٢٢	%١٩	
الجملة	١١٥,٥	%١٠٠	

الرؤى المستقبلية:

- التخطيط السليم والبرمجة الحازمة والعلمية في اختيار البرامج والمشروعات التي تهدف إلى التقليل من نسبة الفقر بصورة مباشرة من خلال الفرص المتاحة التالية:
- زيادة الاهتمام الدولي والوطني بقضايا الفقر وإمكانية تخصيص موارد أكثر للتنمية الاجتماعية.
 - اكتمال إجازة وثيقة استراتجية الحد من الفقر.
 - السلام والوفاق الوطني وما يتيح فرص واسعة تدعم الجهود الوطنية في التصدي لقضية الفقر.
- وتشكل المجالات التالية محاوراً للرؤيا المستقبلية:
- ١- الاستمرار في اتخاذ السياسات الاقتصادية المناصرة للفقراء وتوسيع النموذج الكلي ليشمل مؤشرات اجتماعية.
 - ٢- تحسين قاعدة البيانات والمعلومات وإجراء مزيد من البحوث لدراسة الظاهرة بصورة معمقة.
 - ٣- إحكام التنسيق بين الجهات العاملة مباشرة في تخفيف وطأة الفقر على كافة المستويات الاتحادية والولائية والقطاعية.
 - ٤- تمويل وإنشاء مؤسسات رفع وبناء القدرات وتمليك المهارات على مستوى القطر لتوسيع فرص العمل ورفع كفاءة الإنتاج وزيادة الدخل.
 - ٥- توظيف وترشيد العون الدولي المتاح.
 - ٦- تنظيم العمل الطوعي والتنسيق بين الأطراف المعنية لضمان استعادة المستهدفين المباشرة.
 - ٧- توسيع الوعاء الزكوي وتحسين وسائل إيصال الدعم إلى مستحقيه.
 - ٨- تطوير التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والضمان الاجتماعي خاصة التي تتعلق بحقوق العمالة وحماية الأسرة والطفولة والمسنين بما يتوافق مع جهود توسيع فرص العمل المنتج.
 - ٩- تحسين إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات وابتداع نظام تحفيزي وعقابي لضمان استدامة البرامج والمشروعات.
 - ١٠- تفعيل دور صناديق الضمان الاجتماعي والتنسيق مع الجهات المختصة لتسديد متأخراتها.
 - ١١- اعتماد برامج مناهضة الفقر على مبدأ زيادة الدخل بدلاً من برامج الإعاشة والتي تشكل حوالي ٤٠% بتطوير وتشجيع وتوسيع قاعدة التمويل المتوسط والصغير وتيسير شروط الإقراض للأسر والشباب القادر على العمل.
 - ١٢- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وحفز القطاع الخاص ولربط المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لضمان استدامة المشروعات الصغيرة.
 - ١٣- دراسة حجم التكافل الاجتماعي في المجتمع وقياس مردوده على الفقر والتنسيق مع الجهات الأخرى لإنشاء وحدات لرصد الجهود المبذولة في هذا الصدد.
 - ١٤- الاهتمام بتحقيق التوازن في الأجور وتخفيف الآثار السالبة لسياسات الانفتاح الاقتصادي على الدخل وسوق العمل.
 - ١٥- تفعيل النظام الاتحادي وتقوية دور المؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تعزيز السلام.

الخاتمة:

أوضح التقرير أن جهوداً كبيرة قد بذلت من قبل الدولة والمجتمع والشركاء المحليين والدوليين للتصدي لظاهرة الفقر. ويعتبر الحصر غير شامل بصفة خاصة للجهد الشعبي والتكامل الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع السوداني.

للمرصد الدقيق والمتابعة والتقييم للأثر الفعلي لهذه الجهود لابد من تعزيز قدرات الآلية الوطنية بما يمكنها من القيام بهذا الدور بالتنسيق والشراكة مع كافة الجهات ذات الصلة حتى تستطيع رصد الأثر الفعلي من حيث إسهامها في التقليل من نسبة المتأثرين بالفقر.